المعرفـــــة عند الأشـــــاعرة والماتريديـــــة

د. حليمة محمّد عليّ الوحواح ـ كلية الآداب ـ قسم الفلسفة - جامعة طرابلس.

المُقدّمـــــــــــة :

لم يكن البحث في نظريـــة المعرفة ومصادرها ومجالاتها مقتصرًا على فلاســـفة اليونان وفلاســـفة العصر الحديث فقط ، فهي مشكلة الإنسان في كل عصر وزمان ومكان ، فكل عصر من العصور كان لمفكريه وقفة مع المعارف التي يحصل عليها الإنسان ، ما مصدرها؟ وما مجالها؟ وما حدودها ؟ وما مدى اليقين الذي يجوز عليه بالنسبة لمعارفه؟

أسهم مفكرو الإســـلام إسهامًا عظيمًا في نظريـــة المعرفة ، وبحثـــوا فيها انطلاقًا من عقيدتهم الإيمانية المنبثقة من القـــرآن والسنة ، فلقد استوقف البحث في نظريـــة المعرفة مفكري الإسلام فلاســـفة ومتكلمين وصوفية واعتبروا جميعًا المعرفة هـــي أول ما طلبه الإسلام من الإنسان ، وذلك من خلال دعوته إلى التفكير والنظر والوقـــوف عند ما يدركه الإنسان بحواسه وعقله ، ومما يدلّ على أن مفكري الإسلام بحثوا نظرية المعرفة أنهم تناولوها من خلال مؤلفاتهم وبحوثهم في النفس متأثرين بذلك بالفكر اليوناني ، والمتكلمون تناولوها من خلال مؤلفاتهم في علوم أصول الدين والفقه والمنطق.

والدليل على هذا الاهتمام بنظرية المعرفة عند المتكلمين المسلمين ، أنهم عقدوا فصولاً وأبوابًا في مقدمات كتبهم للبحث في المعرفة ؛ بل إن بعضًا منهم أفـــرد لها كتبًا للبحث في مسائلها. فمثلاً صنّف القاضـــي عبدالجبار المعتزلي (ت 415هـ) في موسوعتـــه الكلاميـــة (المغنـــي في أبواب التوحيد والعدل) مجلدًا كبيرًا أســـماه : (النظر والمعارف) ، تحدث فيه بالتفصيل عن المعرفة وطرقها وحقيقتها. ، والرازي في كتابه : (المحصل) جعل الركن الأول فيه للبحث في العلم والنظر، وكذلك الإيجي في كتابه : (المواقف) جعل الموقف الأول للبحث في العلم والنظر.

ولقد كان لمفكري الإســـلام أصالتهم الفكرية النابعة من الدّين ، حتى أنهم في بحثهم عن المعرفة أثبتوا حقائق الأشياء ، وإمكان العلم بها ، فلم يشـــكّوا في الحقائق الثابتة وإمكان العلم بها ، حتى من تأثـــروا بالفكر اليوناني، ولذلك لم تكن مسألة إمكان

المعرفة موضوع بحث لدى مفكري الإسلام، وإنما تناولوها بالبحث للرد على من شككوا في إثبات الحقائق وإمكان العلم بها[1].

وعندما تناول مفكرو الإسلام مصادر المعرفة بالبحث كانوا متفقين مع الإسلام واعتمدوا على جميع مصادر المعرفة ، فوازنوا بين الحس والعقل ولم يكونوا مغالين في الحس لدرجة اعتباره المصدر الوحيد للمعرفة ، ولم يغالوا في العقل باعتباره مصدر المعرفة اليقينية وما عداه من المصادر هو سبيل للمعرفة الظنية أو الوهمية.

ولم يقتصر مفكرو الإسلام على الحس والعقل والإلهام كمصادر للمعرفة ، وإنما أضافوا مصادر أخـــرى متفقين في ذلك مع جوهر الإسلام ودعوته إلى استخدام كل الوسائل الممكنة للوصول إلى المعرفة ، فخرجوا بذلك من حصر هذه المصادر في الحس والعقل والإلهام إلى رحابة الفكر الإسلامي .

وهـــذا ذكـــــر لمصادر المعرفة عند مفكري الإسلام باختصار :

1- الحـــس : الحواس من وسائل الإدراك المباشر لدى الإنسان، وبها يستطيع أن يعرف ما حوله وقد بيّـــن الله - عزوجل - أن الحواس وسيلة من وسائل الإدراك إلى معرفة مبدئية فيقول الله - تعالى - : **(وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ)**[2] ، فالله - عزوجل - من نعمه على عباده إعطائهم الحواس لمعرفة الأشياء كالسمع الذي يدركون به الأصوات والإبصار التي بها يدركون المرئيات [3]، وهناك العديد من الآيات القرآنية تحث الإنسان على استخدام الحواس في المجال المعرفي.

2-العقـــــل : لا تستقل الحواس بالإدراك والمعارف إلاّ بعد تدخل العقل ، فكثيرًا ما تقترن الحواس بالعقل، كما قال - عزوجل - : **(وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَـــارَ وَالْأَفْئِدَةَ)**[4] ، فعقّب بالأفئدة بعد السمع والبصر، والأفئدة هي العقول [5]، فالتكامل بين الحس والعقل في تحصيل المعرفة حقيقة مقـــــرّرة في الإسلام.

3-الإلهـــــام : اعتبر مفكرو الإسلام الإلهام مصدرًا من مصادر المعرفة ، وهو يختص بالأولياء ، ولا يحصل للإنسان المعارف عن طريق الإلهام إلاّ إذا تطهرت نفسه من الأدناس والأرجاس[6].

4-الوحـــــي : وهو خاص بالأنبياء والمرسلين . قال الله - عزوجل- **(وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا)**[7].

5- الخـــــبر : يعتبر الخبر من مصادر المعرفة التي اعتمد عليها مفكرو الإسلام فيقول أبو منصور الماتريدي (333هـ): " ثم السبيل التي يوصل بها إلى العلم بحقائق الأشياء العيان والأخبار والنظر"[8].

ومما سبق يتضـــح مدى رحابة الفكر الإسلامي في تناوله للمعرفة واعتداده بجميع المصادر التي تُوصل إليها ، فعندما بحث المتكلمون في المعرفة كان بحثهم من منطلق إسلامي، وهو أن الله -عزوجل - أوجب على عباده معرفته ، وأمـــرهم بها ، فيقول البغدادي : " اتفق أهل السنة على أن الله - تعالى- كلّف العبـــاد معرفته ، وأمرهم بها " [9] ، وبعد أن اتفق المتكلمون على أن معرفة الله - عزوجل - واجبـــة، اختلفوا فيما بينهم في تحديد طريق وجوب المعرفة ، هل الطريق لمعرفة الله - عزوجل – هل هو الشرع، أم أن العقل هو الطريق المؤدّي إلى وجوب معرفة الله - عزوجل - ؟ وسوف نقوم ببيان رأي الأشاعرة والماتريدية والوقـــوف على طريق وجوب المعرفة عندهم.

بحث الأشاعـــــرة والماتريديـــــة في نظرية المعرفة ، واهتموا بها وبجميع جوانبها، وكان بحثهم في هذه المسألة مبني على تعاليم الإسلام كما أنهم لم يكونوا في بحثهم منعزلين عن السابقين عليهم - كاليونان مثلاً- مما يدل على وصول علم السابقين لهم ، لكنهم لم يأخذوه عل علاته ؛ بل بحثوا ونقبوا فيه ولهم في ذلك آراؤهم الخاصة بهم.

والذي يدل على ذلك أنهم هاجموا منكري الحقائق ، ورأوا أنهم ليسوا أهلاً للكلام والمناظرة معهم ، وعقد الأشاعرة والماتريدية فصولاً تثبت حقائق الأشياء ، ثم بعد إثباتهم أن هناك حقائق ثابتة ، بحثوا في كيفية العلم بها، وما وسيلة العلم به؟ هل الحس؟ أم العقل؟ أم الخبر؟ كل هذا بحثه الأشاعـــرة والماتريدية مؤسسين لأنفسهم نظرية في المعرفة خاصة بهم.

وفي هذا البحث سوف نتناول موقفهم من المعرفة نبتدأ بما ابتدأوا به أنفسهم وهو إثباتهم للحقائق.

إثبات الأشاعـــــرة والماتريديـــــة حقائق الأشـــــياء :

ذهب الأشاعـــــرة والماتريدية إلى أن حقائق الأشياء ثابتـــة ، وأنها ليست وهمًا ولا ظنونًا ، وفي هذا يقـــول أبو المعين النسفي (ت508هـ) : " أجمع العقلاء على ثبوت العلم والحقائـــق للأشياء ســـوى طائفة من الأوائل ، فزعمت أن لا حقيقة

لشيء ولا علم بشـــيء ، وإنما هي ظنون وحسبانات "[10] ؛ ولكن الأشاعـــرة يرفضون هذا الاتجاه ويـــرون أن العلم بحقائق الأشياء ثابت فيقولون : " والعلم بها أي : الحقائق من تصوراتها والتصديق بها وبأحوالها متحقق "[11] [12] ، ويـــرون أنهم بإنكارهم حقائق الأشياء والعلم بها مقرون ومعترفون ببطلان مذهبهم ، لأنهم حين يقرون بأنه لا حقيقة لشيء ولا يمكن العلم بها يكون إقـــرارًا منهم بأنه لا حقيقة لقولهم ولا لمذهبهم [13].

تعريف العلـــــم : عندما ذهب الأشاعـــــرة والماتريدية إلى أن هناك حقائق ثابتة، يمكن العلم بها خلافًا لمن أنكر الحقائق كان من المهم الوقوف على مفهوم العلم لديهم وأقسامه. ومعرفة الوسائل التي باستخدامها يحصل الإنسان على العلم بحقائق الأشياء.

لقد عرف الأشـــعري (ت324هـ) العلم بأنه: " ما أوجب العالم ، أي : حقّق له الوصف بأنه عالم"[14] ، وفسّـــر بعض أصحابه هذا التعريف بقوله : " العلم هو الوصف الذي من قام به كان عالمًا"[15] أما الجويني (ت478هـ) ، فيعرف العلم بقوله :" العلم معرفة المعلوم على ما هو به"[16] ، ويرفض الجويني تعريف الأشعري ، فيقول : "ولا نرتضي - أيضًا - حد العلم بأنه هو الذي أوجب لمحله كونه عالمًا ، فإن الغرض من الحدود تبيين المقصود ، وهذا فيه إجمال ، إذ قد يجري عروضه ومثله في كل معنى يسأل المرء عن حده"[17]

وتعريف الجويني للعلم هو ما قال به الباقلاني(ت403هـ) حيث قال : "فإن قال قائل: ما حدّ العلم عندكم ؟ قلنا: حدّه أنه معرفة على ما هو به"[18] ، ويستدل على تعريفه هذا رائيًا أنه تعريف حاصر، ولذلك فهو تعريف ثابت صحيح ، فيقول: "والدليل على ذلك أن هذا الحدّ يحصره على معناه ولا يدخل فيه ما ليس منه ولا يخرج منه شيئًا هو منه ، والحدّ إذا أحاط بالمحدود على هذه السبيل وجب أن يكون حدًا ثابتًا صحيحًا"[19].

وقد رفض أبومعين النسفي تعريف الباقلاني للعلم ، ويرى أنه تعريف فاسد " لأن العلم لو كان معرفة لكان العالم عارفًا ، والله- تعالى - يوصف بأنه عالم ولا يوصف بأنه عارف "[20]. ويوافق أبوالمعين النسفي أبا منصور الماتريدي فيما ذهب إليه من حده العلم بأنه: " صفة ينجلي بها لمن قامت هي به المذكور"[21] ، فحدّ العلم عنـد أبي معين النسفي "، وهو حدّ صحيح يطرد وينعكس ولا يُـــرد عليه بشيء من الاعتراضات المفسدة "[22]، ويؤخذ من ذلك أن أبا المعين النسفي يوافـــق الأشعري في تعريف العلم.

أقســـــام العلـــم : قسّـــم الأشاعـــرة العلم إلـــى قســـمين :

" علم قديم ، وهو علم الله –عزوجل -، وليس بعلم ضرورة ولا استدلال ، وعلم مُحدث ، وهو كل ما يَعلم به المخلوقين من الملائكة والجن والإنس وغيرهم من الحيوان"[23]، وقسّـــموا العلم المحدث إلى قسمين هما - كما يقول الـــرّازي (544هـ -606هـ)- : " العلم إما تصوّر وإما تصديق"[24] .

ويعرف التصوّر بأنه : " هو إدراك الماهية من غير أن تحكم عليها بنفي أو إثبات كقولك : الإنسان، فإنك تفهـــم أولاً معناه ثم تحكم عليه إما بالثبوت وإما بالانتفاء "[25]، ويعرف التصديق بأنـــه : " هو الحكم على الماهية إما بالنفي أو بالإثبات"[26].

يقول الدكتور أبو حطب : " وهذا التصوّر وذاك التّصديق ينقســـم كل منهما إلى ضروري ونظري ، وعبارات القوم في هذا التقســـيم تتردد بين الضروري والنظري ، والبديهي والكسبي والاستدلالي"[27].

ويقول الـــرازي: " لابد من الاعتراف بوجود تصورات وتصديقات بديهية ؛ إذ لو كانت بأســـرها كسبية لافتقر اكتسابها إلى تقدم تصوّرات وتصديقات أخر، ولزم منه التسلسل أو الدور وهما محالان"[28].

فالبعض يقسم العلم إلى ضروري ومكتسب ، كما أشار إلى ذلك البغدادي حيث يقول: " القسم الثاني من قسمي العلوم وهو علم الناس وسائر الحيوانات هي ضربان: ضروري ومكتسب. والفرق بينهما من جهة قدرة العالم على علمه المكتسب واستدلاله عليه ووقوع الضروري فيه من غير استدلال منه ولا قدرة له عليه.

والعلم الضروري قسمان : أحدهما: علم بديهي . والثاني : حسي...

والعلوم النظرية نوعان : عقلي، وشرعي "[29]. فالعلم الضروري هو الحسي والبديهي ، والعلم المكتسب هو العلم النظري.

والضروري هـــو: " علم يلزم نفس المخلوق لزومًا لا يمكنه معه الخروج عنه ولا الانفكاك منه، ولا يتهيأ له الشك في متعلقة ولا الارتياب"[30].

أما النظري فهو " علم يقع بعقب استدلال وتفكر في حال المنظور فيه أو تذكر نظر فيه ، فكل ما احتاج من العلوم إلى تقدم الفكر والرؤية وتأمل حال المعلوم فهو الموصوف بقولنا علم نظري"[31]، ويمكن أن يعرف بأنه : " هو ما بنى على علم الحس والضرورة ، أو على ما بُنى العلم بصحته عليهما "[32]، وسمى هذا العلم النظري كسبيًا ؛ " لأنه مما وُجد بالعالِم، وله عليه قدرة محدثة ، وكذلك كل شيء شرِكَه في ذلك، أعني العلم،

في وجود القدرة المحدثة عليه ؛ فهو كسب لمن وجد به"[33]، ويذهب أبو معين النسفي إلى أن العلم ينقسم إلى ضروري واستدلالي فيقول: " العلم المحدث لابد من أن يكون ضروريًا ، كالعلم الثابت بالحواس الخمس التي هي : حاسة السمع والبصر والشم والذوق واللمس ، والثابت بالبديهة كالعلم باستحالة وجود جسم واحد في حالة واحدة في مكانين ، وكون الشيء أعظم من جزئه، أو استدلاليًا كالعلم بحدوث العالم وثبوت الصانع ، والعلم بهذه الأمور ليس بضروري"[34].

أما الجويني فيقسّم العلم المحدث إلى ثلاثة أقسام ضروري ، وبديهي، وكسبي، وذلك لأنه فرق بين البديهي والضروري من وجه وهو أن الضروري مقترن بالضرورة والحاجة ، أما البديهي فليس كذلك وإن كانا يتفقان في أن كلا منهما حادث غير مقدور للعبد ولذلك رأي أن كلا منهما قد يسمى باسم الآخر[35].

أما العلم الكسبي فهو " العلم الحادث المقدور بالقدرة الحادثة. ثم كل علم كسبي نظري، وهو الذي يتضمنه النظر الصحيح في الدليل"[36]، فالعلم ينقسم إلى ضروري ونظري وإن اختلفت التعبيرات ولكن الرازي يخالف في ذلك ويجعل العلم ضروري فقط فيقول: "العلوم كلها ضرورية ؛ لأنها إما ضرورية ابتداء أو لازمة عنها لزومًا ضروريًا فإنه إن بقي احتمال عدم اللزوم ولو على أبعد الوجوه لم يكن علم، وإذا كانت كذلك كانت بأثرها ضرورية"[37].

ويرى نصير الدين الطوسي(ت672هـ) أن المراد بالضروري هنا هو اليقيني وليس المراد به الحسي أو البديهي فيقول : " أقول : يريد الضروري ههنا اليقيني لا البديهي ولا المحسوس وحده، فإنه قال من قبل المحسوسات هو الضروريات وقد سمي كل اليقينيات ضروريًا"[38]، أي : أن المراد هو اليقيني فكل ما هو يقيني يطلق عليه ضروري.

مصادر المعرفة عند الأشاعرة والماتريدية :

اتفق الأشاعرة والماتريدية في أن أسباب حصول العلم والمعرفة للإنسان ثلاثة هي: " الحواس السليمة ، والخبر الصادق، والعقل"[39]، ويقول أبومنصور الماتريدي: "ثم السبيل التي يوصل بها العلم بحقائق الأشياء العيان والأخبار والنظر"[40].

وإلى هذا – أيضًا- ذهب أبو معين النسفي ، فقال : "وإذا ثبتت الحقائق والعلوم فنقول : إن أسباب العلم وطرقه ثلاثة : أحدها الحواس السليمة وهي : حاسة السمع وحاسة

البصر وحاسة الشم وحاسة الذوق وحاسة اللمس، والثاني الخبر الصادق، والثالث العقل"[41]. وهذا بيان لهذه المصادر:

1-الحـــس عنـــد الأشاعـــــرة والماتريديـــــة:

يتّضح لنا مما سبق أن الأشاعـــــرة والماتريدية يتفقون على أن الحواس مصدر مهم من مصادر المعرفة وخاصة إذا كانت سليمة من الآفات " فلا يجري الاختلاف في المحسوسات بين أرباب الحواس السليمة"[42].

ويعطى الأشاعـــــرة المعرفة الحسية درجة كبيرة من الأهمية ويجعلونها إلى جانب المعرفة العقلية أو النظرية، بل إنهم قدموا المعرفة الحسية على المعرفة العقلية وجعلوها أصل لها وهم في ذلك متفقون مع المعتزلة يقول البغدادي: " واختلف أصحابنا في الفاضل من العلوم الحسية والنظرية : فقدم أبو العباس القلانسي العلوم النظرية على الحسية ، وقدم أبو الحسن الأشعري العلوم الحسية على العلوم النظرية لأنها أصول لها "[43]. وكذلك أكد الماتريدي على أن الحواس مصدر من المصادر المهمة في المعرفة ، فمن أنكر هذا الطريق فهو جاحد للضروريات والبديهيات " فالعيان (الحواس) ما تقع عليه الحواس ، وهو الأصل الذي لديه العلم الذي لا ضد له من الجهل ، فمن قال بضده من الجهل فهو الذي يسمّى منكره كل سامع مكابرًا تأبى طبيعة البهائم أن يكون ذلك رتبتها"[44] ويرى الماتريدي أن من ينكر سبيل المعرفة هذا يمكن إيلامه بدنيًا بشتى الطرق كالحرق بالنار أو إيذاؤه بدنيًا حتى يعترف بالمحسوسات (العيان المباشر) [45]. المعرفة الحسية تقع عن طريق الحواس الخمس " فالحواس عند أصحابنا وأكثر العقلاء خمس يدرك بها العلوم الحسية . أولها : حاسة البصر ويُدرك بها الأجسام، والألوان وحسن التركيب في الصور. والحاسة الثانية : حاسة السمع ويُدرك بها الكلام والأصوات كلها. الثالثة : حاسة الذوق ويُدرك بها الطعوم. والرابعة : حاسة الشم ويُدرك بها الروائح. والخامسة : حاسة اللمس ويُدرك بها الجسم والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة واللين والخشونة "[46]، ومن الواضـــــح أن كل "حاسة من هذه الحواس تختص بإدراك جنس أو أجناس"[47]، وعلى هذا فالإنسان يستطيـــــع " بكل حاسة من الحواس الخمس أن يطلع على ما وضعت له تلك الحاسة يعنـــــي : أن الله - عزوجل - قد خلق كلا من تلك الحواس لإدراك أشياء مخصوصة كالسمع للأصوات، والذوق للمطعوم ، والشـــم للروائح ، لا يدرك بها ما يدرك بالحاسة الأخـــرى"[48].

وإذا توافـــرت سلامة الحاسة ووجود محسوسها المختصة بإدراكه " ، فكل علم حصل عند إدراك حاسة من هذه الحواس فهو علم ضرورة يلزم النفس لزومًا لا يمكن معه الشك في المُدرك ولا الارتياب به"[49].

إذن فالحواس السليمة لا شك في كونها طريقًا لوقوع العلم بها ؛ لأن وقوع العلم بحاسة السمع بالسموعات ، وبحاسة الشم بالمشمومات ، وبحاسة البصر بالمبصرات وبحاسة الذوق بالمذوقات ، وبحاسة اللمس بالملموسات ضروري لا وجه لإنكاره"[50]، ولذلك ذهب الأشاعرة والماتريدية إلى " أن من جحد العلوم البديهية أو العلوم الحسية الواقعة من جهة الحواس الخمس فهو معاند"[51].

2- العلـــــم النظـــــــري (العقـــــل أو المعرفـــــة العقليـــــة) :

مما سبق تبين لنا أن الأشاعرة والماتريدية يعدون العقل سببًا من أسباب وقوع العلوم ومصدرًا من مصادر المعرفة ولذلك يرون أن " كون العقل من أسباب المعارف يعلم بالضرورة"[52] ، ولهذا فإنّ من ينكـــر كـــون العقل سببًا من أسباب المعارف يكون مكابرًا ومعاندًا، لأن هناك أشياء ضرورية لا يقع العلم بها عن طريق سوى العقل ، كالعلم بأن الكل أكبر من الجزء، فإن " العلم يكون الشيء أعظم من جزئه من غير سابقة حسّ ولا خبر ليس يقع إلاّ بالعقل "[53]. وبهذا يكون العقل سببًا من أسباب العلم ، وذلك فيما يبعد عن الحواس، سواء كان ضروريًا كالعلم بأن الكل أعظم من الجزء، أو استدلاليًا يحتاج إلى نظر وتفكر كالعلم بالنار عند وجود الدخان.

إن أهمية العقل تكمن في أنه يبيّن صحة العيان وصحة الخبر ويكشف عن مصادر الخطأ أو الزلل ، يقول النّســـــفي : " أما العقل فهو سبب للعلم - أيضًا - وما ثبت منه بالبداهة فهو ضروري كالعلم بأن كل شيء أعظم من جزئه، وما ثبت بالاستدلال فهو كسبي ، والالهام ليس من أسباب المعرفة بصحة الشـــيء عند أهل الحق" [54].

فالعقل كما يقول الماتريدية، يؤكـــد آيات الرسل ويكشف تمويهات السّحرة ويؤكّد صحة آيات الذكـــر الحكيم ، وعلى ذلك دلّ الله بالذي ثبت بالأدلة المعجزة أنه منه ، من نحو القرآن الـــذي عجر الإنس والجنّ أن يأتوا بمثله مع الأمـــر به بقول الله - عزوجل - **(قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِـــنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُـــوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُـــرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِـــيرًا .)** ، **[سورة الإسراء ، الآية :88]**

وبذلك يكون العلم " الحاصل من نظر العقل نوعان :

ضـــــروري: يحصل بأول النظر من غير تفكر كالعلم بأن الكل أعظم من جزئه.- **استدلالـــي** : يحتاج فيه إلى نوع تفكر، كالعلم بوجود النار عند رؤية الدخان"[55].

وإذا كان في العقل علوم ضرورية ، وأخـــرى اكتسابية عن طريق التفكر والنظر في الأدلة. فلابد من معرفة النظر، وكيفية إفادته للعلم عند الأشاعرة والماتريدية ، وهل هو واجب أم لا؟ وهل وجوبه قبل ورود الشّـــرع أم بعده؟

تعريف النّظـــــــر : يعرّف الجويني النظر بأنـــه : " هو الفكر الذي يطلب به من قام به علمًا أو غلبة ظن "[56] ، وهذا يعني أن النّظر يطلب به العلم ، فهو طريق إليه. أما الرّازي فيعرف النظر والفكر بأنه : "عبـــارة عن ترتيب مقدمات علمية أو ظنية ليتوصل بها إلى تحصيل علم أو ظن"[57]. وينقسم النظر إلى قسمين: صحيح، وفاسد ، يقول الجويني : " ثم ينقســـم النظر قسمين إلى الصحيح ، وإلى الفاسد، والصحيح منه كل ما يؤدّي إلى العثور على الوجه الذي منه يدل الدليل ، والفاسد ما عداه. ثم قد يفسّـــــر النظر بحَيْدِه عن سَنن الدليل أصلاً ، وقد يفسّـــد مع استناده للسداد أو لا لطروء قاطع"[58].

والذي يعنينا هو النظر الصحيح ، لأنه يفيد العلم ، إذ يُطلع الناظر على وجـــه الدليل المقتضي للعلم بالمدلول. وهذا بخلاف النظر الفاسد الذي لا يتضمن علمًا ولا جهلاً [59].

وهذا النظـــر الصحيح يشترط فيه أن يكون له مادة وصورة ، وصحة النظر متوقفة على صحة المادة والصورة، وفساده على فسادهما أو فساد إحداهما، ولما كان النظر هو ترتيب أمـــور، فإن هذه الأمور المرتبة هي مادة النظر، والهيئة الحاصلة من الترتيب هي الصورة [60].

يقول الإيجي (ت756هـ): " ولما كان المختار أنه ترتيب العلوم ولكل ترتيب مادة وصورة فتكون صحته بصحة المادة والصورة معًا، وفساده بفسادهما أو فساد إحداهما" [61] ، فإذا استجمعت هذه الشّـــرائط في النظر كان صحيحًا وأدّى إلى العلم ، والغلط الذي يقع في الاستدلال النظري يكون بفوات شيء من هذه الشرائط " فالاستدلال العقلي بعد استجماع شرائط النظر مما يوصله إلى العلم. وما يتوصل به إلى الشيء فهو طريقه والغلط الذي يقع في الاستدلال إنما يقع لفوات شيء من شرائط الاستدلال أو لجهله في بعض مقدماته؛ لأن قضايا العقل لا تكون متناقضة" [62].

وجـــــوب النظـــــر : ذهب الأشاعـــــرة والماتريديـــــة إلى أن النّظـــر في معرفة الله - عزوجل- واجب ، ولكن وجوبـــه شرعًا لا عقلاً ، وذلك خلافًا للمعتزلة

الذين ذهبوا إلـــى أن النظر واجب عقلي لا سمعي ، وأن معرفة الله - عزوجل - واجبة بالعقل قبل ورود السمع.

يقول الإيجي : " النظر في معرفة الله - تعالى - واجب إجماعًا، واختلف في طريق ثبوته ، فهو عند أصحابنا السمع ، وعند المعتزلة العقل "[63] ، ويقول الجويني: " النظر الموصل إلى المعارف واجب ، ومدرك وجوبه بالشرع ، وجملة أحكام التكليف متلقاه من الأدلة السمعية والقضايا الشرعية " [64] ؛ بل إن الجويني جعل القصد إلى النظـــر هو أول الواجبات على المكلف فقال : " أول ما يجب على العاقل البالغ، باستكمال ســـنّ البلوغ أو الحلم شرعًا، القصد إلى النظر الصحيح المفضي إلى العلم بحـــدوث العالم "[65]، وعلى هذا فقد اختلف في أول واجب على المكلف ، هل هو المعرفة ، أو النظـــر، أو القصد إلى النظر؟

والإيجي في المواقف يعرض هذه الآراء ويذهب إلى أن الخلاف بينها لفظـــي ، فيقول : " قد اختلف في أول واجب على المكلف فالأكثر على أنه معرفة الله تعالى إذ هو أصل المعارف الدينية وعليه يتفرع وجوب كل واجب، وقيل هو النظر فيها لأنه واجب وهو قبلها، وقيل أول جزء من النظر، وقال القاضي واختاره ابن فورك القصد إلى النظر.

والنزاع لفظي إذ لو أريد الواجب بالقصد الأول فهو المعرفة ، وإلا فالقصد إلى النظـــر، وإلا فإن شرطنا كونه مقدورا فالنظر ، وإلا فالقصد إلى النظر" [66]. واستدل الأشاعـــرة على وجوب النظر بدليلين:

الأول : الاستدلال بالآيات القرآنية نحو قوله -عزوجل - : **(قُلِ انْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)**[67] وقوله - أيضًا -عزوجل- : **(فَانْظُرْ إِلَى آَثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا)**[68] والأمر للوجوب"[69].

الثانـــي : وهـــو المعتمد والمشهور عندهم كما قال الرازي : " المشـــهور في بيان وجوب النظر أن معرفة الله - تعالى - واجبة ولا يمكن تحصيلها إلا بالنظر وما يتوقف الواجب المطلق عليه وكان مقـــدورًا للمكلّف فهو واجب" [70].

ويقول الجويني : " فإن قيل : ما الدّال على وجـــوب النظر والاستدلال من وجهة الشرع؟ قلنا : أجمعت الأمة على وجوب معرفة الباري – تعالى - ، واستبان بالعقل أنه لا يتأتى الوصـــول إلى اكتساب المعارف إلا بالنظر ، وما لا يتوصل إلى الواجب إلا به فهو واجب "[71].

فالأشاعـــــرة يتفقون مع المعتزلة في وجوب النّظـــــر، ولكن وجوبه عند الأشاعرة بالشرع ، وعند المعتزلة بالعقل . يقول الإيجي : " وأما المعتزلة فهذه طريقتهم إلا أنهم يقولـــــون المعرفة واجبة عقلاً ؛ لأنها دافعة للخوف الحاصل من الاختلاف وغيره وهو ضرر ودفع الضرر عن النفس واجب عقلاً... ، ثم لنا في أنه لا يجب عقلاً ؛ بل سمعًا قوله – تعالى - : **(وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا)**[72] نفى التعذيب قبل البعث وهو من لـــوازم الوجوب عندهم فينتفي الوجوب عندهم وهو ينفي كونه بالعقل "[73].

إفـــــادة النظـــــر العلـــــــم : ذهب الأشاعـــــرة والماتريديـــــة إلى أن النظر يفيد العلم ، ويعتبر طريقًا لمعرفة الله – عزوجل - يقول البغدادي : " وطريق المعرفة بالله - تعالى - في دار التكليف النظر والاستدلال عليه بدلائل العقول"[74]. وهذا إذا كان النّظـــــر صحيحًا ولم يكن هناك عائق يمنع العلم ، يقول الجويني: " النّـظر الصحيح إذا تم على سداده ، ولم تعقبه آفة تنافي العلم ، حصل العلم بالمنظور فيه على الاتصال بتصرم النظر، ولا يتأتى من الناظر جهل بالمدلول عقيب النظر مع ذكره له"[75] ، والعلم الذي يحصل عن طريق النظر يكون يقينيًا على قول الرازي : "الصحيح أن النظر يستلزم العلم اليقيني"[76]، ويستدل أبو المعين النسفـــي على أن النظـــر يؤدّي إلى العلم لا محالة ، وأنه طريق للمعرفة بقوله : " الدليل على أن النظر طريـــق العلم ، أن من استقل به واستوفى شرائط النظـــر أفضى به إلى العلم لا محالـــة "[77].

وكذلك مما استدل به الماتريدية على أن النظر يفيد العلم " أن البشـــر خُص بملك تدبير الخلائق والمحنة فيها وطلب الأصلح لهم في العقول واختيار المحاسن في ذلك واتقاء مضادة ذلك ، ولا سبيل إلى معرفة ذلك إلا بالنظر في الأشياء... فدلّ أنه يدل على الحقائق ويوصل به إليها" [78].

وإفادة النظر العلم تكون على سبيل العادة لا على سبيل التولد كما ذهب المعتزلة فيقول الـــرازي : " حصول العلم عقيب النظر الصحيح بالعادة عند الأشعري وبالتولد عند المعتزلة "[79]. ومذهب الأشـــعري الذي قال أنـــه بالعادة " بناء على أن جميع الممكنات مستندة إلى الله - سبحانه وتعالى - ، وأنه - تعالى - قادر مختار ولا علاقة بين الحوادث إلا بإجـــراء العادة بخلق بعضها عقيب بعض ، كالإحراق عقيب مماسة النار، والري بعد شـــرب الماء "[80] ، ويذهب الجويني والـــرّازي إلى أن العلم الواقع عقيب النظر لا يكون على سبيل العادة ، بل يكون واجبًا ، وهـــذا الإيجاب ليس هو التولد الذى

قالت به المعتزلة ولا هو إيجاب العلة معلولها. يقول الجويني : "ولا يولد النظر العلم ، ولا يوجبه إيجاب العلة معلولها" (81).

ويقول الـــرّازي : "والأصح الوجوب لا على سبيل التولد، أما الوجوب فلأن كل من علم أن العالم متغير وكل متغير ممكن فمع حضور هذين العلمين في الذهن يستحيل أن لا يعلم أن العالم ممكن، والعلم بهذا الامتناع ضروري"(82)، وبهذا يظهر لنا أن الأشاعـــرة لا يخالفون المعتزلة في وجوب النظر، ولكنهم يخالفون في أن وجوب النظر شرعي وليس عقلي ، ويتفقون معهم في إفادة النظر للعلم ، ولكن على سبيل العادة لا على سبيل التولد كما ذهب المعتزلة، وعلى هذا فالأشـــاعرة يتجهون - أيضًا - اتجاهًا عقليًا كالمعتزلة ، ولكنهم يـــرون أن العقل بعد الشرع لا قبله.

ومن خـــلال ما سبق يمكن أن نقول إن المتكلمين كانت لهم أصالتهم الفكرية التي تبينت من خلال بحثهم في أشياء لم يكن لفلاسفة اليونان علم بها ، وذلك كالبحث في النظر وما يتعلق به من وجوب وإفادة للعلم . فقد بحثوا في ذلك تحت تأثير ديني، وليس أدلّ على ذلك من استدلالهم بالآيات القرآنية التي تدعـــو إلى النظر والتفكر. مما يدلّ على أنهم كانوا أصحاب فكر مستنير.

3-الخـــــبر عند الأشاعـــــرة والماتريديـــــــة : عند بحثنا في أسباب العلم لدى الأشاعرة والماتريدية ، اتضح أنهم يعدون الخبر سببًا من أسباب حصول العلم. ويعرف الخبر بأنه : "ما يوصف بالصدق أو الكذب" (83) ، والخبر ينقسم إلى أقسام: فيقسمه البغدادي إلى ثلاثة أقسام فيقول : "إن الأخبار التي يلزمنا العمل بها ثلاثة أنواع: متواتر ، وآحاد، ومتوسط بينهما مستفيض "(84). وهذا التقسيم باعتبار ما يلزم العمل به من الأخبار ، ويتضمن - أيضًا - ما يفيد العلم من الأخبار على ما سيتضح.

أما الجويني فيقسمه باعتبار الصدق والكذب إلى ثلاثة أقسام فيقول : "ثم الخبر ينقسم : فمنه ما يعلم صدقه قطعًا ، ومنه ما يعلم كونه كذبًا قطعًا ، ومنه ما يجوز فيه تقدير الصدق والكذب"(85). ويقســـمه باعتبار إفادته العلم إلى قسمين : "فمنه ما يترتب عليه العلم بالمخبر عنه ، ومنه ما يترتب عليه العلم بالخبر عنه"(86).

ولقد ذهب الباقلانـــي إلى أن الخبر ينقســـم باعتبار الصدق والكذب إلى ثلاثة أقســـام ، ويقول في ذلك : " فإن قال قائل فعلى كم وجـــه تنقسم الأخبار؟ قيـــل له : على ثلاثة أضرب :

الضـــرب الأول : **منها خبر واجب** ، وهو كل خبر عن أمر ثابت قضت الضرورات ودرك الحواس على إثباته، وقامت الأدلة على ذلك من أمره ، نحو الخبر عن حضور ما ندركه ونشاهده بحواسنا... وهذا ما لا يقـع أبدًا إلا صدقًا من قديم ومحدث ومؤمن وكافر وعدل وفاسق وجماعة وآحاد لثبوت مُخبره وصحته وكيف تصرفت بالمخبر عنه الحال.

الضـــرب الثانـــي : خبر عن محال ممتنع إما بقضيـــة الحواس والضرورات أو بما قام عليه من الحجج والدلالات ، نحـــو الخبر عن عـــدم ما نشاهده وكونـــه على خلاف صفة ما ندركه عليه ، والخبر عن قيام الأموات ، وهذا خبر لا يقع أبدًا إلا كذبًا ممن وقع منه.

الضـــرب الثالث : من الأخبار خبر عن ممكن في العقل كونه ومجيء التعبد به، نحو الإخبار عن مجيء المطرب بالبلد الفلاني ، وموت رئيسهم ورُخص سِعرهم... وأمثال ذلك مما يمكن أن يكون صدقًا ويمكن أن يكون كذبًا، وما هذه حاله موقوف على ما يوجب الدليل من أمره ؛ فإن قام الدليل على أنه صدق قطع به ، وإن قام على أنه كذب، قُطع ببطلانه وكذب ناقله ، وإن عُدم دليل صحته ودليل فســـاده ، وجب الوقف في أمره وتجويز كونه صدقًا وكونه كذبًا "[87].

والذي يفيد العلم من هذه الأقسام الثلاثة هو الخبر الصادق " وأما الخبر الصادق فهو طريق العلم أيضًا؛ لأن الصدق إخبار عن الشيء على ما هو به، والإخبار عن الشيء على ما هو به طريق لوقوع العلم بالمخبر به، وهذا هو مذهب عامة العقلاء"[88].

ويقسّـــم التفتازاني الخبر الصادق إلى نوعين :

أحدهما : الخبر المتواتر .

الثانـــي: خبر الرسول الثابت رسالته بالمعجزة "[89].

وهذا توضيح لهذه الأقسام لدى الأشاعرة والماتريدية.

أولا- الخـــبر المتواتـــر : هو "الخبر الثابت على ألسنة قوم ، لا يتصور تواطؤهم أي : لا يجوز العقل توافقهم على الكذب"[90]. " ، وسمي بذلك لما أنه لا يقع دفعة، بل على التعاقب والتوالي "[91]، وهذا النوع من الخبر إذا استكملت شـــروطه وتوافرت يعقبه العلم بالمخبر عنه ضرورة ، فإفادته العلم ضرورية ، وجاحد ذلك يعد جاحدًا للضرورة ومشككًا في المعلوم بديهة [92] ، فالأخبار المتواترة تكوَّن مصدرًا من أهم مصادر معرفتنا الإنسانية ، " فالمتواترات هي الأمور المصدق بها من قبل تواتـــر الأخبار التي لا يصح في مثلها المواطأة على الكذب لغرض من الأغـــراض ، كضرورة

تصديقنا بوجـــود الأمصار والبلدان الموجودة ، وإن لم نشاهدها "[93]، ومجموعة الأخبار المتواترة تكوَّن ما يسمّى في علم المنطق بشهادة الغير أو بالدليل النقلي ؛ الذي يعد من أهم الأدلة التي نستخدمها في حياتنا العادية والعلمية على السواء ، فالناس يتناقلون فيما بينهم مجموعة من الأخبار ، يتفاوت تصديقهم بها ؛ ولكنها تلعب دورًا هامًا في حياتهم على أي حال.

وتنقســـــم المتواتـــــرات إلـــــى قسمين:

1- **المتوترات الشفهيـــــة** : وهى مجموعة الأخبار المتناقلة بين الناس ، والتي لم تدوّن أو تُكتب ، وتشتمل على المشهورات والذائعات والمقبولات، وتستند هذه المتواترات إلى التجارب حتى تصل إلى مرتبة التصديق.

2-**المتواتـــــرت المكتوبـــــــة :** وهى مجموعة الوثائق التاريخية التي تركها لنا أصحابها ، وتكوِّن المادة التي يعتمد عليها علم التاريخ ، ومن أهم خصائص المعرفة التي تقدمها الوثائق التاريخية أنها معرفة تجريبية حسية غير مباشرة ، فهي تجريبية حسية ؛ لأنها تتخذ موضوعها من مجموعة من الوقائع ، وغير مباشرة لأن الوقائع (الوثائق) التي يبحثها المؤرخ قدمها له شخص آخر هو صاحب الوثيقة [94].

وشـــــروط الخبر إذا توفرت فيه أفـــاد اليقين أربعة شروط هي :

أحدها : أن يكون المخبرون به عددًا يحيل العقل تواطؤهم على الكذب.

ثانيها: أن يكونوا عالمين بما يخبرون عنه .

ثالثها : أن يكون ما أخبروا عنه أمرًا ممكنًا.

رابعها: أن يكون مستندهم في العلم بما يخبرون عنه الحس، دون النظر والاستدلال[95].

فإذا توافرت شُـــروط التّـواتـــر أفـاد الخبر العلم الضروري يقـــول البغدادي : " إن الخبر المتواتر طريق العلم الضروري بصحة ما تواتر عنه الخبر، إذا كان المخبر عنه مما يشاهد ويدرك بالحس" [96]. ويذهب الجويني إلى أن الخبر المتواتر لا يفيد العلم بالمخبر عنه لعينه أو لذاته ؛ وإنما السبيل إلى ذلك هو استمرار العادات، فمن الجائز عقلاً أن يخرق الله العادة، فلا يقع العلم بالمخبر عنه، وإن تواتر الخبر عنه وكذلك يجوز وقوع العلم على خلاف العادة على إثر خبر الواحد"[97].

ثانيًا- لخبر الآحاد : وهـــذا الخبر لا يوجب علمًا ، ولكن يوجب العمل إن كان ناقله عدلاً، فيقول البغدادي : "وأما أخبار الآحاد فمتى صحَّ إسنادها ، وكانت متونها غير مستحيلة في العقل ، كانت موجبة للعمل بها ، دون العلم "[98].

ثالثًا ـ الخـــــبر المستفيـــض (متوســـــط بين المتواتـــــر والآحـــــاد): هذا النوع من الخبر يكون العلم الواقع عنه استدلاليًا لا ضروريًا كما في المتواتـــر يقول البغدادي : " وأما الخبر المستفيض المتوسط بين التواتـــر والآحاد فإنه يشارك التواتر في إيجابه للعلم والعمل ، ويفارقه من حيث إن العلم الواقع عنه يكون علمًا مكتسبًا نظريًا ، والعلم الواقع عن التواتر يكون ضروريًا غير مكتسب"[99]، ولعل هذا النوع من الخبر هو ما قصده التفتازاني في شرحـــه للعقائد النســـــفية حين قسم الخبر الصادق إلى :

1- متواتـــــر.

2- خبر الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ .

وذهب إلى أن المتواـــر ضروري ، وأن خبر الرسول ـ صلى الله عليه وسلم- يوجب العلم الاستدلالي فيقـــول: " وهو- أي : خبر الرسول ـ صلى الله عليه وسلم- يوجب العلم الاستدلالي ، أي : الحاصل بالاستدلال ، أي : النظر في الدليل... ، والعلم الثابت به ، أي : بخبر الرســـول يضاهي ، أي : يشابه العلم الثابت بالضرورة كالمحسوسات والبديهيات والمتواترات في التيقن ، أي : عدم احتمال النقيض والثبات، أي : عدم احتمال الزوال بتشكيك المشكك فهو علم بمعنى : الاعتقاد المطابق الجازم الثابت.، وإلا كان جهلاً أو ظنًا أو تقليدًا" [100] ، ويؤيد رأيه هذا بالتفريق بين المقصود بالضروري في خبر الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ والاستدلالي فيه فيقول : " العلم الضروري في المتواتر عن الرسول هو العلم بكونه خبر الرسول ـ صلى الله عليه وسلم- ؛ لأن هذا المعنى هو الذي تواتر الإخبار به، والاستدلالي : هو العلم بمضمونه وثبوت مدلوله. مثل: قوله ـ صلى الله عليه وسلم- " **الْبَيِّنَـــةُ عَلَـــى مَـــنِ ادَّعَى , وَالْيَمِينُ عَلَـــى مَنْ أَنْكَـــرَ**" علم بالتواتـــر، أنه خبر الرسول ـ صلى الله عليه وسلم- ، وهو ضروري ، ثم علم منه : أنه يجب أن يكون البينة على المدعي وهو استدلالي " [101].

وهذا يعني : أن العلم يكون الخبر هو خبر للرسول ـ صلى الله عليه وسلم- يعلم بالتواتر وهو ضروري، أما الحكم الذي يؤخذ من خبر الرسول ـ صلى الله عليه وسلم- فإنه يكون استدلاليًا نظريًا. أو بعبارة أخرى أن هنا خبرين أحدهما: إخبار الناس وتواترهم عن كون هذا الخبر هو للرسول ـ صلى الله عليه وسلم- وحصول العلم عن ذلك التواتر يكون ضروريًا. وثانيها : خبر الرسول ـ صلى الله عليه وسلم- في ذاته، فإن ما يؤخذ منه يحتاج إلى نظر في هذا الخبر واستدلال.

وعلى ذلك فالأشاعرة والماتريدية يـــرون أن الخبر وسيلة ومصدر من مصادر المعرفـــة.

الخاتمـــــــــة

وبعد عرضنا لآراء الأشـــاعرة والماتريدية في المعرفة نقول :

1- تـــأثـــروا بـــ : (أفلاطـــون) ، و(أرســـطو) إلا أنهم كانت لهم أصالتهم الفكرية المنبعثة من عقيدتهم الإيمانية، فقد أعطوا للحس أهمية كبيرة في مجاله الخاص به ، فلم يجعلوه وهمًا كـــ: (أفلاطون) ولم يجعلوه كل شيء كالسفسطائيين ، ولذلك لم يعتبروا الحس قاضيًا على العقل .

2-أضاف الأشاعرة والماتريدية الخبر مصدر من مصادر المعرفة ، وهو ما لم يتكلّم عنه فلاسفة اليونان ، وهذا إن دلّ على شيء فإنه يدل على أصالة الفكر الإسلامي.

3- مما يدل على أصالة المتكلمين أنهم بحثوا في المعرفة وما يتعلق بها من منطلق إسلامي ، وهو أن الله- عزوجل - أمرهـــم بالمعرفة وحثهم على العلم ، والقرآن الكريم دعاهم إلى النظر والتفكير ، واستخدام جميع ما يفيد الإنسان ويحقّق له العلم والمعرفة ، سواء في ذلك الحس والعقل والخبر ، وخرجوا بنظرية في المعرفة ، والتي قامت على أساس من الموازنة بين جميع مصادر المعرفة ، وهو ما لم عند مفكري اليونان.

الهوامـــــــــش :

1- هذه الفرقة تنتسب إلى علي بن إسماعيل بن إسحاق أبو الحسن الأشعري ولد في البصرة (260هـ - 330هـ)، وكان معتزلي، أقام على الاعتزال أربعين سنة، ثم أسس بعد ذلك مذهبه الذي نسب إليه، له الكثير من المؤلفات منها: مقالات الإسلاميين واختلاف المصليين، الإبانة عن أصول الديانة، كتاب اللمع. وقد نجح الأشعري في أن يكوّن مدرسة كبرى وكان لهذه المدرسة العديد من التلاميذ منهم: الباقلاني، الجويني، فخر الدين الرازي، وغيرهم كثير. انظر: تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية، تحقيق: محمود محمد الطناحي ، عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى، 1965م، ج3، ص347. فيصل بدير عون، علم الكلام ومدارسه، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الخامسة، 2007م، ص301-304.

[2] - يرجع نسب هذه الفرقة إلى أبي منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي، والماتريدي نسبة إلى قرية من قرى ما وراء النهر تسمى ماترايد أو ماتريت، وقد اتفق المؤرخين على تاريخ وفاته (+333هـ = 944م)، وقد أشتهر الماتريدي بعدة ألقاب لها أبعادها الفكرية منها: إمام الهدى، رافع أعلام السنة والجماعة، مهدي الأمة، قامع البدعة، محى الشريعة، من أهم مؤلفاته: أصول التوحيد، مأخذ الشرائع وكتاب الجدل، المقالات، ومن أشهر علماء هذه المدرسة: أبو اليسير بن محمد بن محمد البزدوي، أبوالمعين النسفي، عمر بن محمد النسفي. انظر: أبو منصور الماتريدي، مقدمة كتاب التوحيد، تحقيق: فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية، د.ت، ص1-5. الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة السادسة، 1948م، ج7، ص19. راجع: مادة الماتريدي في موسوعة أعلام الفكر الإسلامي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1425هـ =2004م، ج3، ص874. وراجع: على عبد الفتاح المغربي، إمام أهل السنة والجماعة أبو منصور الماتريدي، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولي، 1985م، ص14 وما بعدها.

[3] -عبد الرحمن بن زيد الزبيدي، مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي (دراسة نقدية في ضوء الإسلام)، تقديم: عمر بن عبدالله بن عودة الخطيب، مكتبة المؤيد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1992م، ص67-69.

[4] - سورة النحل، الآية 78.

[5] - انظر: الإمام الحافظ أبي الفداء إسماعيل ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مكتبة مصر للطباعة، 1988م، ج2، ص597.

[6]- سورة النحل، الآية 78.

[7] - انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج2، ص597.

[8] - أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، دار الصابوني، د.ت، ج3، ص19.

[9]- سورة الشورى، الآية 51.

10-أبو منصور الماتريدي، التوحيد، تحقيق: فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية، د.ت، ص7.

11-عبد القاهر البغدادي، الفَرق بين الفِرق، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د.ت، ص327.

12-أبو المعين النسفي، تبصرة الأدلة، تحقيق وتعليق: كلود سلامة، دمشق، الطبعة الأولى، 1990م، ج1، ص12.

13- التفتازاني، شرح العقائد النسفية، تحقيق: أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، 1988م، ص13.

14- بهذا الرأي يخالف الأشـــــاعرة السوفسطائيين في إنكارهم حقائق الأشياء وزعمهم أنها أوهام وخيالات ، ورأي السوفسطائية في المعرفة ، أن غاية ما يصل إليه الإنسان من معرفة هي معرفة

نسبية ، وقد قامت هذه المدرسة بدعايـــــة كبرى ضد الحقيقة المطلقة ، لأنها في رأيهم غير موجودة ، والعلم بها غير متحقق؛ لأن غاية ما يصل إليه الإنسان من معرفة فهو محدود وغير ثابت.
انظر: دافيدسانتللانا ، المذاهب اليونانية الفلسفية في العالم الإسلامي، تحقيق : محمد جلال شرف، دار المعارف، الطبعة الأولى، 1972م، ص39.
15-انظر: أبي معين النسفي، تبصرة الأدلة، مصدر سابق، ج1، ص13.
16- أبو معين النسفي، تبصرة الأدلة، مصدر سابق، ج1، ص8.
17-المصدر السابق، ص8.
18-الجويني، الإرشاد، تحقيق: محمد يوسف موسى، على عبد المنعم، مكتبة الخانجي، 1950م، ص12.
19-المصدر السابق، ص12.
20-الباقلاني، التمهيد، تقديم وتعليق: محمود الخضيري، محمد عبد الهادي أبو ريدة، دار الفكر العربي، 1947م، ص34.
21-المصدر السابق، نفس الصفحة.
22- أبو معين النسفي، تبصرة الأدلة، مصدر سابق، ج1، ص7.
23- المصدر السابق، ص11.
24 -المصدر السابق، ص11.
25 -الباقلاني، التمهيد، مصدر سابق، ص35.
26-الرازي، أصول الدين، تقديم: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، د.ت، ص19.
27-المصدر السابق، ص19.
28 -المصدر السابق، نفس الصفحة.
29-محمد حسن خليل أبو حطب، المعرفة عند الأشاعرة، دار الطباعة المحمدية، الطبعة الأولى، 1987م ، ص: 68.
30 -الرازي، أصول الدين، مصدر سابق، ص20.
31-عبد القادر البغدادي، أصول الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1980م، ص8-9.
32-الباقلاني، التمهيد، مصدر سابق، ص35.
33-المصدر السابق، ص36.
34-المصدر السابق، ص36.
35- المصدر السابق، ص36.
36-أبو المعين النسفي، تبصرة الأدلة، مصدر سابق، ج1، ص4.
37-انظر: الجويني، الإرشاد، مصدر سابق، ص13-14.
38-المصدر السابق، ص14.
39- الرازي، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، تقديم وتعليق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1984م، ص148.
40- نصير الدين الطوسي، تلخيص المحصل، تقديم: طه عبد الرؤوف سعد، بهامش كتاب: محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين للرازي، ص148.
41- التفتازاني، شرح العقائد النسفية، مصدر سابق، ص15.
42-أبو منصور الماتريدي، كتاب التوحيد، تحقيق وتقديم: فتح الله خليف، ص7.
43-أبو معين النسفي، تبصرة الأدلة، مصدر سابق، ج1، ص15.
44-المصدر السابق، ص15.

45-البغدادي، أصول الدين، مصدر سابق، ص10.
46-الماتريدي، التوحيد، مصدر سابق، ص7.
47-فيصل بدير عون، علم الكلام ومدارسه، مرجع سابق، ص348.
48-المصدر السابق، ص9-10.
49-الباقلاني، التمهيد، مصدر سابق، ص36.
50-التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص17.
51-الباقلاني، التمهيد، ص36.
52-أبو الثناء محمود بن زيد اللامشي، التمهيد لقواعد التوحيد، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1995م، ص41-42.
53-البغدادي، الفرق بين الفرق، ص324.
54-أبو معين النسفي، تبصرة الأدلة، ج1، ص17.
55- اللامشي، التمهيد لقواعد التوحيد، مصدر سابق، ص42.
56-أبو حفص عمر بن محمد النسفي، العقائد النسفية مع شرح مسعود بن عمر بن سعد التفتازاني، مكتبة المثنى، بغداد، 1326هـ، ص108.
57-التفتازاني، شرح العقائد النسفية، مصدر سابق، ص22.
58-الجويني، الإرشاد، مصدر سابق، ص3.
59-الرازي، أصول الدين، مصدر سابق، ص21.
60-الجويني، الإرشاد، مصدر سابق، ص3.
61-المصدر السابق، ص7.
62-انظر: محمد حسن خليل أبو حطب، المعرفة عند الأشاعرة، مرجع سابق، ج1، ص163.
63-الإيجي، المواقف، طبعة عالم الكتب، بيروت، د.ت، ص22.
64-اللامشي، التمهيد لقواعد التوحيد، مصدر سابق، ص42.
65-الإيجي، المواقف، مصدر سابق، ص28.
66-الجويني، الإرشاد، مصدر سابق، ص8.
67-المصدر السابق، ص3
68-الإيجي، المواقف، ص32.
69--سورة يونس، جزء من الآية 101.
70 -سورة الروم، جزء من الآية 50.
71-الإيجي، المواقف، مصدر سابق، ص28-29.
72-الرازي، المحصل، مصدر سابق، ص61-62.
73-الجويني، الإرشاد، مصدر سابق، ص11.
74- سورة الإسراء، جزء من الآية 15.
75-الإيجي، المواقف، مصدر سابق، ص31.
76-البغدادي، أصول الدين، مصدر سابق، ص203.
77-الجويني، الإرشاد، مصدر سابق، ص4.
78-الرازي، أصول الدين، مصدر سابق، ص23.
79-أبو معين النسفي، تبصرة الأدلة، مصدر سابق، ج1، ص18.
80-الماتريدي، كتاب التوحيد، ص10.
81-الرازي، المحصل، مصدر سابق، ص66.
82-الإيجي، المواقف، مصدر سابق، ص27.

83-الجويني، الإرشاد، مصدر سابق، ص6.
84-الرازي، المصدر السابق، ص66.
85-الجويني، الإرشاد، مصدر سابق، ص411.
86-البغدادي، الفرق بين الفرق، مصدر سابق، ص325.
87-الجويني، المصدر السابق، ص411.
88-المصدر السابق، 412.
89-الباقلاني، التمهيد، مصدر سابق، ص160-162.
90-اللامشي، التمهيد لقواعد التوحيد، مصدر سابق، ص42.
91-انظر: التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص17-19.
92-المصدر السابق، ص17.
93-المصدر السابق، ص17.
94-انظر: الجويني، الإرشاد، مصدر سابق، ص412.
95- ابن سينا، النجاة، طبعة الكردي، القاهرة، 1938م، ص61.
96- يحيى هويدي، منطق البرهان، مكتبة الحرية، القاهرة، ص59-63.
97-البغدادي، الفرق بين الفرق، مصدر سابق، ص324.
98-المصدر السابق، ص324.
99-انظر: الجويني، الإرشاد، مصدر سابق، ص412.
100-البغدادي، الفرق بين الفرق، مصدر سابق، ص325.
101-المصدر السابق، ص326.
102-التفتازاني، شرح العقائد النسفية، مصدر سابق، ص19.
103-المصدر السابق، ص19-20.